نحو قمة «الأمن والأمان».. لمجلس التعاون!

د. محمد جابر الانصاري

moc.irasnala-demahom-rd.www

يشهد الخليج مظاهر ازدهار تجاري قد لا يكون مسبوقاً حتى قياساً بما شهده بعد طفرة أسعار النفط في حرب أكتوبر 1973 كما يعاني وفي مفارقة مقلقة على صعيد آخر حالة « انكشاف استراتيجي » من الناحية الأمنية والدفاعية لم يشهدها منذ فترة طويلة.

وهذا ما يجعل سباق الأسهم ببورصات الخليج المتأرجحة صعوداً ونزولاً مغامرة غير اقتصادية في الأساس أدت إلى خسارة عدد غير قليل من مضاربي الأسهم، حيث يندهش المرء لهذا التعطش إلى الربح السريع المبالغ فيه والتهالك عليه في مجتمعات يفترض أن تكون غنية وتزداد غنى بحكم فوائضها البترولية المتزايدة الأمر الذي يطرح التساؤل إن كان الثراء والخير قد عمّا الجميع، أم أنهما خلقا طمعاً لا حدود له ويهدد أهله.

ومن يتابع ما جرى ويجري لبعض المضاربين الذين انجذبوا لـ «حفلة» الأسهم، وباعوا حتى بيوتهم، من أجل أحلام الكسب الوفير، فتبخرت الأحلام وأصبحوا على «الحديدة» كما يقال في الخليج - رغم تدخل الحكومات بين وقت وآخر لنجدة الخاسرين - فلم يجدوا حرجاً بعد أن خسروا عقولهم مع أموالهم أن يتعروا أمام المارة في الشوارع وهي جالة إن كانت نادرة اجتماعياً فهي معبرة استراتيجياً عن واقع منطقة إن كانت تتباهى بإنجازاتها، فعليها أن تعرف كيف تحميها.

ذلك أن التأرجح المتفاوت في أسعار الأسهم لا يتعلق فقط بسيكولوجية السباق من أجل الربح غير المعقول، وإنما يعكس أيضاً حالة القلق الاستراتيجي أو بالأحرى الانكشاف الاستراتيجي، التي تمر بها المنطقة، وتعيش دولها وشعوبها تحت هواجس عواقبها.

والواقع أن حالة القلق الاستراتيجي هذه كانت إلى وقت غير بعيد أشد وطأة على الحالة النفسية والواقعية لأطراف المنطقة غير أنها خفت نسبياً بعد المبادرات السعودية، تحديداً، التي قادها الملك عبدالله بن عبدالعزيز سواء من ناحية ترميم الجسور مع حلفاء الأمس، أو إقامة جسور جديدة مع القوى الكبرى الصاعدة في شرق آسيا.

هذا بالإضافة إلى اتخاذ مواقف أكثر تحديداً بشأن الوضع في العراق وهو وضع صار ينعكس على استقرار الخليج وأمنه ومستقبله ولا يجوز إخفاء الرؤوس تحت الرمال بشأن مضاعفاته المتسارعة.

وفي هذه اللحظة من الانعطاف، حيث أدركت القوى الدولية المعنية، إن إسقاط الدور العربي في العراق من أخطر أسباب الكارثة التي تشمل الجميع، فإن استعادة هذا الدور منطقياً وموضوعياً - دون إسقاط الأدوار الإقليمية الأخرى لإيران وتركيا في الحدود المشروعة لكل دور، هو الذي ينبغي السعي إليه بجرأة الدبلوماسية وإبداعها ورؤاها البعيدة، وإن لم يجد الجهد الدبلوماسي، فلابد من تحرك فعلي دفاعاً عن النفس والثوابت.

وكما ألمحنا في معالجات سابقة فإن أمن الخليج ظل قائماً عبر عقود طويلة على «التضاد» أعني تواجه القوى في شيء من توازن الرعب: بريطانيا والغرب ضد الاتحاد السوفياتي، العرب وإيران على طرفي نقيض سواء في عهد الشاه أو عهد الثورة، أنظمة الخليج المحافظة ضد الأنظمة العربية الراديكالية وهكذا....

ويسجل تاريخياً للأنظمة الخليجية المحافظة أنها امتصت واحتوت الكثير من الحركات المهددة لها، من طموحات الملك غازي واندفاعاته في العراق الهاشمي، إلى المد الشعبي الناصري الكاسح من بعده، فثورة عدن الماركسية، فثورة إيران الخمينية، فالمغامرات الصدامية، محققة لمجتمعاتها، أهم المطالب المعيشية التي طالبت بها تلك الحركات للجماهير من إسكان وتعليم وتوظيف، وذلك بفضل فوائضها النفطية التي مازالت تستخدم كترضية سياسية لقوى المجتمع... فضلاً عن سياساتها الحذرة والمتأنية التي تميزت بها والتي يجب عدم إغفال أثرها في تجاوز الكثير من المشكلات، وإن كان علينا أن نرى مدى مفعولها في الأوضاع الراهنة.

ذلك أن مناخ الإصلاح السياسي وضغطه المرتفع اليوم في العالم لن يسمح باستمرار مثل هذه الترضيات السياسية إلى ما لا نهاية.

وفيما يتعلق بمهارة امتصاص صدمات المد الراديكالي، هل نعتبر ملف الحركة الأصولية وأعمال الإرهاب الجارية منتهياً مثل الحركات السابقة؟... أم يتطلب الأمر من الآن فصاعداً احتواء من نوع آخر للآتي المختلف عما سبقه؟ «مختلف» بمعنى أن منطق العالم أصبح لا يتقبل إلا المعادلات القائمة على الحسابات الصحيحة وإن كان السلوك السياسي لبعض القوى في المنطقة يميل إلى التحايل عليها بشكل أو بآخر... وإن يكن لبعض الوقت.

«الحسابات الصحيحة» في حوض الخليج إذا أخذناه بامتداده الاستراتيجي الأوسع تعتبر رياضيات شديدة التعقيد ولكن كمبيوتر المستقبل الخليجي لن يعمل في النهاية إلا على أساسها، إذا أريد الانتقال من حالة التضاد إلى حالة التشارك، التي تعني بالتأكيد تبادل المصالح وبناء جسور الثقة.

يقتضي منطق العالم المعاصر والنهج السياسي المتحضر أن تجلس أطراف «المثلث» في حوض الخليج، وهي المملكة العربية السعودية مع منظومة مجلس التعاون، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية العراق عندما تستقر أوضاعها، أن تجلس جنباً إلى جنب، كما هو قدرها في الجوار المصيري والجغرافي، وأن تدعو إليها بلا تحرج وبواقعية وحنكة سياسية كل الأطراف الدولية المعنية بمنطقة الخليج من الولايات المتحدة، إلى الاتحاد الأوروبي إلى الجامعة العربية، إلى روسيا الاتحادية وصولاً إلى قوى الشرق الآسيوي من هند وصين ويابان، ليضع الجميع مبادئ الأمن والتعاون في حوض الخليج لعام 2010 وما بعد...

لقد اتضح أن منطق (إما وإما) حبله قصير. إما أمريكا وإما العراق أو إيران؟ وذلك بانتظار مواجهة أخرى... وربما حرباً رابعة أو خامسة...

لماذا لا تبنى أسس التعاون الإقليمي بمشاركة كافة القوى المعنية كما حدث في منظومة الأمن والتعاون الإقليمي الأوروبي بالأمس، وكما يحدث في منظومات الأمن والتعاون الآسيوي اليوم؟

منذ عام 1993، وفي ندوة استراتيجية بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في أبو ظبي برعاية الشيخ محمد بن زايد ولمناقشة كتاب «مقاتل من الصحراء» للأمير خالد بن سلطان، دعا كاتب هذه السطور إلى مثل هذا التفاهم الاستراتيجي الواسع بلا استثناء أو استبعاد لأي طرف صاحب مصلحة في الخليج أو صاحب قدرة على تفجير أوضاعه!

وللأمانة فإن أصل هذه الفكرة كانت تتوارد في رؤى فرنسية بشأن أمن الخليج الأمر الذي يدل على أن مثل هذا التوجّه وارد في التفكير الغربي العملي والواقعي وليس مجرد حلم من أحلام اليقظة الخليجية حيث ألمح المستعرب الفرنسي، الصديق للعرب، إريك رولو عن أفكار مشابهة بشأن أمن الخليج منذ ذلك الوقت.

ولكن بلا أوهام فإنه مازال حلماً بمنظار الأوضاع المتردية في علاقات دول المنطقة، وانعدام جسور الثقة بينها وعدم امتلاكها لخطاب وتعامل متكافئ ومقنع مع القوى الدولية الضاغطة... إلى أن تأتي ساعة الرشد الاستراتيجي المسؤول لدى من يعنيهم الأمر، وتتعلم كيف تعقلن خلافاتها للالتقاء حول قواسم مشتركة لبناء جسور الثقة فيما بينها، كما تفعل الدول الراشدة في العالم.

فإذن، سيبقى هذا التصور للأمن الخليجي - وهو تصور حتمي لا مهرب منه إن كان للمنطق الطبيعي في السياسة أن يسود من أجل استقرار أكثر ديمومة - نقول سيبقى هذا التصور مشروعاً للمدى البعيد، أما المدى الأقرب منه فإن القمة الخليجية القريبة المقبلة لابد أن تضع له بالتوافق بين أقطابها برنامجاً قابلاً للتطبيق لتعزيز الكيان الخليجي المشترك ودفاعاته، مع مد اليد للجميع من موقع الثقة والقوة حفاظاً على مصير شعوبها قبل كل شيء، وحفظاً للتوازن القائم منذ عقود في عمليات تدفق النفط من جانبي الخليج إلى شرايين الاقتصاد العالمي شرقاً وغرباً، وبما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى وضع مبادئ الاتفاق الإقليمي والدولي الأشمل للأمن والتعاون بحوض الخليج... حيث يتطلب الأمر تعزيز الكيان الخليجي المشترك المتمثل بمجلس التعاون ليدخل هذا المنتدى الجديد وهو صوت واحد.

وفي رمزية ملموسة للتكامل الخليجي، فإن احتفال الأوساط المعنية في كل من السعودية والبحرين بمرور عشرين عاماً على افتتاح جسر الملك فهد بين البلدين، بما ولدّه من دينامية تفاعل بشري واقتصادي، قد تزامن مع قرار قطر والبحرين إقامة جسر بينهما لن يقتصر أثره على البلدين وحدهما في شبكة خليجية سريعة التقارب، هذا مع قرار البحرين مؤخراً فتح مجال التصويت في الانتخابات البلدية لمالكي العقارات فيها من مواطني مجلس التعاون بما يحمله من مدلول التكامل السياسي الشعبي هذا مع نجاحها في إجراء انتخاباتها البرلمانية التي شاركت فيها مختلف ألوان الطيف السياسي وبإقبال شعبي لافت، كل ذلك يشير إلى أن ثمة منجزات يحققها مجلس التعاون على أرضية الواقع سواء على المستويات الداخلية أو الصعيد المشترك. غير أن التطلعات الشعبية بدوله ستبقى تنتظر المزيد ولابد من مراعاتها.

وبلا شك فإن خطوات التقارب الأخرى، الاقتصادية منها خاصة جارية - بما في ذلك إصدار العملة الخليجية الموحدة - بين دول الخليج ومنجزات التنسيق تتنامى على أن يوفر لها قائتها مظلة الأمن والأمان... التي لا يمكن لأي بناء أن يتم دون ترسيخها. ذلك هو العنوان المنشود للقمة الخليجية القريبة المقبلة... «قمة الأمن والأمان»...!

فسحة للتأمل

حسن مدن

الغبار وقد انجلى «2»

يحتاج إلى تصحيح الانطباع السائد من أن الحكومة قد أصبحت في وضع صعب بعد النجاح الذي أحرزته جمعية الوفاق بإيصال نحو ثمانية عشر نائبا إلى مجلس النواب ، فلسنا نحسب أن الأمر كذلك ، خاصة وان توزيع الدوائر الانتخابية صمم في الأصل لكي لا يزيد عدد المقاعد التي يمكن للوفاق أو لما تمثله أن يزيد عن النصف ، أي عن عشرين مقعدا في أحسن الحالات ، ولذلك يمكن القول أن الوفاق قد حصدت أقصى ما يمكنها أن تحصده من مقاعد ، وأضافت إلى ذلك المقعد الذي تنازلت عنه طواعية لرئيس المؤتمر الدستوري عبد العزيز ابل . في كلمات أخرى أن الحكومة كانت متهيئة لمثل هذا السيناريو منذ انتخابات العام 2002 ، ومتهيئة للتعايش معه أيضا . مقاطعة الانتخابات في ذلك العام مثلت بالنسبة للحكومة خروجا على النص ، تسبب به صدور الدستور المعدل في حينه ، مما حدا برموز في الطائفة الشيعية إلى الدفع في اتجاه خيار المقاطعة .

مشاركة الوفاق في انتخابات هذا العام هي عودة إلى هذا النص ، ووصول كتلتها الانتخابية كاملة إلى المجلس لا يشكل مفاجأة بالنسبة للحكومة ، والحكومة بالذات هي الطرف الأكثر سعادة بين كل الأطراف بالتصريح الذي أكد فيه الشيخ علي سلمان الأمين العام للوفاق بان الانتخابات كانت نزيهة ، ولم يقلل من ذلك استدراكه اللاحق بأنه عنى تحديدا الدوائر التي فازت فيها الوفاق ، لأن الحكومة حرصت على أن توصل رسالة محددة وواضحة للوفاق ، وبدرجة أساسية للمجلس العلمائي ، أن الحصة التي سمح توزيع الدوائر الانتخابية الراهن بأن تذهب للشيعة لن تمس بأي صورة ، وسيترك الأمر للعبة الانتخابية وحدها تفعل فيها ما تشاء ، وهذا يعني أن تمنح الحكومة نفسها بالمقابل مساحة في الدوائر الاخرى التي إما لا وجود للوفاق فيها أو أن وجودها فيها ليس حاسما.

في اللحظة الراهنة تبدو الحكومة منتصرة بدخول الوفاق إلى المجلس النيابي . صحيح أن السجال حول تعديل الدستور سيستمر ، ولكنه لن يكون بالصورة التي كان عليها ، خاصة وانه سيتعين على أعضاء الكتلة الوفاقية وكذلك رئيس المؤتمر الدستوري القسم في أولى جلسات المجلس باحترام الدستور ، والدستور المعني هنا ليس دستور 1973 وإنما دستور 2002 تحديدا الذي لن يعود بالوسع وصمه، من داخل المجلس ، بأنه دستور منحة ، ففي هذه الحال ليست الحكومة بحاجة للرد ، لأن هذه المهمة سيتولاها الشيخ عادل المعاودة ورفاقه وصلاح علي ورفاقه ، ناهيك عن الشيخ السعيدي . !

ولدى الحكومة هامش واسع للمناورة في هذا المجال ، فحجم ما لديها من مكاسب في هذا الدستور يسمح لها بأن تقدم ، إن وجدت ذلك ضروريا ، تنازلات محدودة من خلال توافق ليس بالضرورة أن يكون المجلس النيابي مكانه ، لأن الحكومة تعرف إلى من تتوجه حين تريد .

لكي لا يعطي كلامي انطباعا ، لا أعنيه ، بكون الوفاق تعد خاسرة في هذه الحال ، أسارع إلى القول أن الأمر سيعتمد ، إلى درجة كبيرة ، على الطريقة التي سوف تتدبر بها الوفاق ، نوابا وجمعية ، الأمور في المرحلة القادمة .وهذا ما سنتحدث عنه غدا.

الليبراليون.. تكونوا أو لا تكونوا (1)

أبعاد

سعيد الحمد

لم تعد الاسباب الموضوعية والعوامل الخارجية التي تدخلت بقوة لتحول بين وصول بضعة ليبراليين مستنيرين ديمقراطيين وبين الوصول الى البرلمان.. وهي اسباب وعوامل قوية لا يمكن الاستهانة بها وتجاوزها بسهولة بعد ان لعبت دورا واضحا وفاضحا في تغيير الموازين لصالح منافسي الليبراليين والمستنيرين. وهذه الاسباب والعوامل التي كتبنا وسنكتب عنها كثيرا لا ينبغي ان تصرفنا وأن تمنعنا عن كشف ومن علاج الاسباب الذاتية، وفي مقدمتها حالة التشتت والتمزق والتفرق التي يعيشها الليبراليون باختلاف مواقعهم ومشاربهم وتوجهاتهم.

وهذه هي المشكلة او المعضلة.. فحالة التردد وحالة التمزق والتشرذم اضعفت التيار الليبرالي العريض الذي يمتد قوسه الواسع من اليساريين مرورا بالقوميين وصولا الى التكنوقراط والمستنيريين الدينيين وغيرهم من اطياف المجتمع العديدة التي تتطلع وتشجع وتؤيد الدولة المدنية والقوانين العصرية التي تؤسس لدولة المؤسسات والقانون وفق رؤية منسجمة مع عصرها وعالمها بما يؤسس لديمقراطية حقيقية بعيدة عن نزاعات العصبوية الطائفية والمذهبية والعشائرية والمناطقية التي تفرغ الديمقراطية من مضمونها الرائع، وتحولها الى مسار آخر يعادي الديمقراطية ويسيء لها باسم الديمقراطية..!! خلال خمس سنوات ستنتهي لتبدأ السادسة قريبا لم يستطع الليبراليون باختلاف مواقهم الاجماع على الحد الادنى من المشتركات الكثيرة والكبيرة التي تجمعهم.

بل ووصل الحال بمعظم الليبراليين ان تخلوا عن ليبراليتهم حين تخلوا وتنازلوا وهربوا من الدفاع عن الليبرالية، وتركوا بضعة كتاب وبضعة اسماء احتضنتهم جريدة «الايام» بجسارة وشجاعة ليبرالية تحسب لها في زمن تخلى فيه الليبراليون عن ليبراليتهم وظلت وحيدة تتلقى التأثيم والتجريم والتكفير ناهيك طبعا عن الشتائم المرسلة بلا تحسب والخارجة عن اعرافنا واخلاقنا.

ومع ذلك ظلت «الأيام» الليبرالية صامدة وحدها لانها تؤمن ولأنها تفهم من خلفية علمية ومعرفية ان ديمقراطية بلا ليبرالية وبلا ليبراليين هي ديمقراطية هشة ومشوهة وعرضة للاستغلال المتخلف.. وهذا ما علمتنا اياه تجربة البلدان الديمقراطية العريقة التي كان الليبراليون هم مؤسسوها، وهم حماتها، وهم من طوروها بالفكر الليبرالي المنفتح وبالتعددية الحقيقية التي تجرم الاقصاء والالغاء. ولعل ما تعرض له المترشحون الليبراليون من حملة تجريم وتأثيم وتكفير، ومن حملة لا اخلاقية مست السمعة الشخصية والاسرية.. لعل كل ذلك يجعل الاطياف الليبرالية العديدة المشتتة والمتفرقة تدرك ضرورة وحدتها، وهو ما كنا ننادي به لسنوات حتى بحت اصواتنا وجفت اقلامنا.. ولرب ضارة نافعة.. تدفع الليبراليين الى الدعوة لصياغة مبادرة تجمعهم وتوحدهم تحت مظلتها فيعملون من الآن طوال الاربع سنوات للمجلس القادم.

نقول ذلك وندعو اليه حتى لا يخيب فيهم رجاء الجماهير التي التفت حول عدد من مترشحيهم واولتهم ثقة كبيرة ولافتة ومهمة من حيث عدد وحجم الكتلة الانتخابية التي وقفت معهم وآزرتهم وانتخبتهم، ومن حيث ثقة الجماهير في الصوت الوطني الليبرالي رغم قوة الحصار وشراسة التشويه الذي يتعرض له الليبراليون والليبرالية.

الانتخابات الاخيرة اثبتت بما لا يقبل الشك ان هناك وعيا وطنيا يثق في الليبراليين الوطنيين وفي تاريخهم الوطني الشريف.

فهل يتحرك الليبراليون بمبادرة تجمعهم وترحدهم.. تلك هي المسألة.

ويا ايها الليبراليون ان تكونوا او لا تكونوا.. ذلك هو السؤال..!!

هل يتحرك الليبراليون بمبادرة تجمعهم؟!

نــواب مـــنْ؟!

د.باقر النجار

لم يكن القول العربي النافذ «الكتاب يقرأ من عنوانه» قولا عبثيا أوعبيطاً، بل كان قولا نافذا مفعما بالعبر ومختزلا للتجارب والأحداث والخبرات العديدة، وهو قول وجدته ممثلا لحال بعض من كسب المقعد النيابي، ومتجاوزا في بعضه لتلك الحالة الفردية المفرطة ومتجها نحو حالة جماعية، ونذكر بعضا آخرا منهم أن من عجز أن يكون نائبا للأمة في مجلس سابق لن يكون كذلك في مجلس لاحق، ومن جاء منهم من الجدد بفزعة عصبوية لن يكون هو الآخر كذلك في مجلس دخله للتو.

حقا لا يستطيع جل من دخل هذا المجلس أن يقول إنه يمثل كل مكونات المجتمع البحريني بسنته وشيعته بمسيحييه ومسلميه وأديانه الأخرى، بفقرائه وأغنيائه، بعربه وعجمه وحتى من دخل عليه مستوطنه أوجاعلا منه وطنا جديدا له من الاثنيات الأخرى، بدا هؤلاء عاجزين في داخلهم عن تمثيله وإن عجت بهم خيامهم الانتخابية ورجحت كفته في الفوز بعضهم الآخر.

إن من دخل هذا المجلس بجل شخوصه إما أنه قد دخله بفزعة مذهبية أوانه قد دخله بفزعة عصبوية قبلية أوبنجدة جاءت من الأرض وليس السماء فاستحق أصحابها بجدارة ما أسماه البعض بلقب «نواب المراكز العامة».

وهم في جل حالاتهم يمثلون تضامنيات ما قبل حداثية تم استحضارها بقوة في انتخاباتنا الأخيرة.

وأعتقد أن من يتحمل ما جاء على هذا المجتمع خلال أسابيعه وأشهره الماضية وما سيحصل لهذا المجتمع من جراء ذلك، شخوص كثيرة وجماعات عديدة ورموز عدة، يأتي في طليعتها التنظيمات الإسلاموية الثلاث التي سيطرت على مقاعد هذا المجلس التي بدت مختطفة للمجتمع بكل تلاوينه وتشكيلاته، وجعلت منه مجتمع طوائف وأعراق، وهي التي جعلت من أفراد هذا المجتمع أتباعا لها، لا مواطنين لهم كل الحقوق المتساوية وعليهم كل الواجبات.

وقسموا مجتمعنا إلى مولاة ومعارضة على أساس مذهبي بغيض، وهم في جلهم أبعد أن يكونوا من المولاة وأضعف أن يكونوا من المعارضة بالصورة التي نفهمها لكلا التعبيرين وهي التي في جلها لعبت دورا لا يمكن أن يكون في جله بنّاءً، فزينت من صورة أشخاص حلقاتها الضيقة من أتباعها القريبين ورفعتهم مراتب، وأخافت ولربما شوهت من صورة البعض الآخر، بل إنها قد قطعت من أوصال وعلاقات نسيج هذا المجتمع: بين سنته وشيعته وبين دولته وشعبه.

واستأثرت القلة القليلة منها بكل المكاسب وتم بيع البعض الآخر كما بيع أو بالأحرى أكل الثور الأبيض في يومه المشؤوم.

سمِّ من دخل هذا المجلس ما شئت من مسميات: نواب طوائف إسلامية أو نواب تضامنيات ما قبل حداثية أو نواب التنظيمات الإسلاموية أو بعضهم نواب المراكز العامة أو نواب إسلام سياسي أو... أو... أو... إلا أنهم في عمومهم ليسوا بنواب كل الأمة، حتى طوائفهم التي ادعوا أو دعوا إلى تمثيلها لم يكن لها شأنا أو قولا في اختيارهم، ولو كان ذلك بيدهم لما جاءوا بهم أو ببعضهم.

فالأمة لم تأتِ بهم إلى هذا وإن حصد بعضهم جل الأصوات، وهم لم يكونوا خيارها إنما هم كانوا وبقوة خيار تنظيماتهم السيا - دينية وخلاياها اليقظة والنائمة، بل إن بعضهم كانوا نتاج محسوبيات ومراتب ولربما «مراشي» من رشوة اجتماعية أو قرابية داخل تنظيماتهم السياسية بل داخل حلقاتهم التنظيمية الضيقة.

إن لحظة فرض بعضهم على هذه الأمة قد تمت منذ اللحظة الأولى التي تركنا لبعض هؤلاء أن يختطفوا الدين وأن يتحدثوا باسمه وأن يكون أوصياء الله سبحانه على عبادة الضعفاء. إن على أيدي بعض من هؤلاء يتم تحويل ديننا العظيم دين العلم والمعرفة والرحمة الواسعة إلى دين تكفير الفرق والملل والجماعات، وبعد أن كان هذا الدين واسعا بوسع رحمة الخالق ضاق على أيدي هؤلاء إلى حلال وحرام ودار كفر وإيمان، وبعد أن كانت المغفرة والرحمة والحساب شأنا ربانيا لله وحدة لا شريك له؟ أصبحت على أيدي هؤلاء شأنا خاصا بهم يكفرون البعض أو يوصمونهم بالمعصية والخروج والمروق على الدين ويبشرونهم بالنار ولا أعرف حقا من هو العاصي لأخلاق ومُثُل وروح ديننا الحنيف، وهل ضمن هؤلاء الجنة حتى يضمنونها لغيرهم وهل ما قاموا بفعله واقترفوه بحق الآخرين وما تفوهت به ألسنتهم من قذف وشتم ونميمة وتكفير للآخر وما فعلوه من دسائس، ليس بفعل باطل يعاقب الخالق عليه.

لم أشأ أن أحبط بعض أو جل من دخل هذا المجلس الذي آمل ألا يكون مقعده حكرا دائما عليه، بفزعة أو من دون فزعة، وآمل أن يكون صندوق الاقتراع عاكسا حقيقيا لخيارات الناس على الواقع وممثلا لها.

وفي الحقيقة فإن ما شاهدته وسمعته عن الناس ومن الناس خلال الأسبوعين الماضيين يعكس حقيقة قولنا الشائع بان «الدنيا بخير». والله من وراء القصد.

في جل حالاتهم يمثلون تضامنيات ما قبل حداثية